

خلاف الوصل اعتبار العقب في افعال الوصل بخلاف الفسل امرار
 اليد وغير اليد مثلها ويوجد عود في الاماكن الضيقة كضبات السرة
 وقال المزيه هنا بوجوبه مطلقا كما ذكره وقال غيره اي غير المزيه
 هو واجبه في الازن فقط والازن بالزنا والبالا الوجهه المشدده
 كثيرا الشفر والاصح بديه مطلقا في كل مرة من الثلاث
 اي المطلوبه شرعا وان لم يتقدم لها ذكر تكن كان المناسب
 ان يذكر قبل هذا سن الثلاث الذي ذكره بعده ما وصلت اليه
 به ليس قدرا فيستوفى على يقينه به حذفة او نحوها الخفا من
 التقليل وتولم يقل على ما امكنه لكان اولي قلاي لان من
 اوجبه في جميع ربه واذ كان كذلك فلا يخفى جعل قوله ورو
 اذ علة له اهر شيئا في وقت رجا ان قوله ما وصلت اليه
 احدي طريقته في مذهب المالكية فلا يجب عليه استقامته
 في غير ما حذفة ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سمعون
 وهي المنعده عندهم فكلهم الطمحي ومن اعترض عليه
 نظر للطريقة الاخرى التي هي على التخليل وهي غير متعمده
 عندهم من دونه نسبة الاجسام والاجساد سووال الجسم
 والجسد جميع الشخه والاجسام اعني الابدان لان البدن
 من الجسد ما سوى الرأس والاطراف وقيل البدن اعالي الجسد
 دون اسافلها شوربي وحزوصا من خلاق من اوجه
 وهو الامام مالك وهو القائل بوجوب امرار اليد في البدن
 في غسل الخباية وقال الامامه الثلاثة ان ذلك مستحب ووجه
 الاول المألفه في الفاش البدن من الصنفه الجاهل من
 سر يان لده عزوج النبي ونحوه ووجه الثاني انه مقتضى

الما على سطح البدن فانه حيي بالطيب كالماء على اليد
 اهر ذكره الشفران في البدن وتشر بمعاطفه هذه السه
 من سح المتن بل سنة مستقله فبان الاول والخبر ذلك
 وذكره في السنه التي زادها كالا بسكون الما
 وطبقات البطن يسكون الطا وكسرهما اي العظيم البدن ش
 البه وهي اعني كسر الطا اظم برلانه عليها اعني ان تكون
 الصعان في البطن او في غيرها والعقائ في الطيات
 من ما ويقع الازن عليه برفق عساقه غيره وبسلسه
 عند غسل اذنيه ليلا يدخل فيها الماء ففرتها او يظفره لو
 كان صافا وقصيده انه لا يقين عليه فقله في جزاء الاطس
 وصه الما على راسه وان امكن الامان وعلمه فقل اذا وصل
 منه شيء الى الصماخين بسبب الانسار مع امكان الامان يطول
 صومه كما افاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه في حق اولاد
 لانه تولد من ما دون فيه نظر وقياس الفطر لو وصل ما
 المضمه اذا بالغ الفطر كذا في بعضهم ان جعل الفطر اذا كان من
 عارته وصول الماء الى باطن اذنيه لو انهم وذكر ان تكر منه
 فلا يشترط واحدة وهو صحت ولا فرق بين الفسل الواجب
 والمندوب لاشتركا في الطلب بخلاف الوصول من غسل
 لبرد او تنظف فيضيلهم تولده من عامور به الي معاطفه
 الازن وذكر الصير باعتبار المضمو والا فالازن موشه وقال
 بعضهم الي معاطفه اي الرجل والصير عايد على فاعل يتعمده
 وزواياه مرادف وهي غسل المضمو والمراد بالمضمو
 هنا الجزء من البدن لان بدن الحنثه كذا هو واحد ظهرا وبطنها

Copyright © King Fahd University